



ملخص صحفي

التكامل الإقليمي في المنطقة الأورومتوسطية: تطورات إيجابية ولكن بإيقاع بطيء للغاية

في عام 2017، اعتمد وزراء خارجية دول أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط " خارطة طريق بغية تعزيز دور الاتحاد في الدفع بعجلة التعاون الإقليمي والتكامل في المنطقة الأورومتوسطية. ومن أجل إرشاد صانعي السياسات، رأى الاتحاد من أجل المتوسط ضرورة صياغة تقرير يرصد التقدم المحرز في التكامل الإقليمي في المنطقة انطلاقاً من مؤشرات أداء كمية ونوعية محددة تهدف إلى تحديد الاتجاهات والتطورات الرئيسية وكذلك المجالات التي تستدعي مواصلة العمل على تطويرها وتحسينها.

بإعداد العدد (OECD) وقد كلف الاتحاد من أجل المتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأول من التقرير، بدعم مالي من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي نيابة عن الوزارة الفيدرالية (BMZ) للتعاون الاقتصادي وتنمية ألمانيا. ويقدم التقرير رسداً للوضع الراهن للتكامل الإقليمي في خمسة مجالات: التجارة والأسواق المالية وحركة الأفراد والبنية التحتية بالإضافة إلى البحث العلمي والتعليم. وي طرح التقرير مجموعة من التوصيات الهامة المرتبطة بالمجالات التي يعتمد عليها تحقيق التكامل في المنطقة الأورومتوسطية.

وقد أطلق الاتحاد من أجل المتوسط، يوم 27 مايو 2021، تقريره الأول حول التكامل الإقليمي الأورومتوسطي، و حضر حفل الإطلاق ممثلون عن مختلف عمليات التكامل الإقليمي، فضلاً عن المنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية الدولية بما في ذلك رابطة دول جنوب شرق واتفافية أغادير، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون، (AfDB) وبنك التنمية الأفريقي، (ASEAN) آسيا لتبادل الخبرات في تعزيز التكامل الإقليمي (UNOSSC) فيما بين بلدان الجنوب.

أهم الاستنتاجات المستخلصة من التقرير:

- يتقدم التكامل في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط ، ولكن ببطء ولا يزال أقل من الإمكانيات المتاحة من حيث القدرات والموارد.
- يتقدم التكامل بشكل غير متساو، عبر المناطق الفرعية للاتحاد من أجل المتوسط وداخلها، في جميع مجالات السياسات، علماً بأن دول غرب البلقان وشمال أفريقيا تتكامل تجارياً بشكل أوثق



مع بقية دول الاتحاد من أجل المتوسط في حين أن المبادلات مع بلاد الشام (لبنان وفلسطين والأردن) وإسرائيل تظل أقل بكثير من الإمكانيات المتاحة

- لا يزال هناك تحديان مهمان أمام التكامل الإقليمي وهما ضعف البنية التحتية للنقل وتوصيل الطاقة، والافتقار إلى رؤية مشتركة للتنقل البشري كمحرك للابتكار والنمو في المنطقة
- التغييرات الأخيرة في الاقتصاد العالمي - على وجه الخصوص، التحول الرقمي الذي تسارع في أعقاب جائحة كوفيد-19- تؤثر على الإنتاج العالمي وعلى قدرة البلدان على اتباع استراتيجيات التكامل الإقليمي القائمة على سياسات التجارة والاستثمار الأجنبي
- وتفرض التغييرات في أنماط التجارة، وزيادة استخدام الأتمتة في التصنيع، والاتجاه نحو إعادة الدعم الإقليمي في القطاعات، العديد من التحديات حول قدرة بعض البلدان الأورو-متوسطية على رفع سلسلة القيمة وزيادة المشاركة في الاقتصاد العالمي

النتائج الثلاثون الرئيسية للتقرير

التجارة

1. في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط في عام 2018، مثلت التجارة جزءًا مهمًا من اقتصاد المنطقة بواقع 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي
2. في التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ركزت الاتفاقيات التجارية داخل المنطقة الأورو-متوسطية في الغالب على خفض التعريفات في تجارة السلع الزراعية والمصنعة. وتمثل تجارة الخدمات 25 ٪ من تدفقات التجارة العالمية، ويمكن أن تكون محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية - إلا أنه ينقصها التنظيم الطموح، باستثناء اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول البلقان الغربية
3. ظلت أهمية السوق البينية للمنطقة ثابتة نسبيًا منذ عام 1996. مع وجود أكثر من 20٪ من التجارة العالمية في السلع في عام 2018، يظل السوق البيني للإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط أحد الأسواق العالمية الأكثر أهمية
4. يتركز توزيع السوق داخل المنطقة في الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط. ويعد الاتحاد الأوروبي مسؤولاً عن أكثر من 95٪ من الصادرات الداخلية للبضائع في المنطقة وعن 93٪ من الصادرات الخارجية. كما تعتبر منطقة شمال إفريقيا الفرعية رابع شريك رئيسي في تصدير البضائع، ويرجع ذلك بشكل خاص إلى أهمية قطاعي المحروقات في الجزائر والتصنيع المتنامي في المغرب



في عام 2018، صدرت بلدان الاتحاد من أجل المتوسط بضائع إلى دول الاتحاد الأخرى بما 5. يقرب من الضعفين مقارنة بباقي دول العالم. ومع ذلك، فإن المستوى المرتفع لصادرات البضائع داخل المنطقة مقارنة بخارجها يرجع إلى حد كبير إلى التبادلات في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي. بمجرد استبعاد السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، توجه دول الاتحاد من أجل المتوسط أكثر من 80٪ من إجمالي صادراتها إلى مناطق أخرى من العالم إلا أنه حتى عند استبعاد سوق الاتحاد الأوروبي، فإن نسبة الصادرات البيئية مقابل صادرات البضائع خارج المنطقة تظهر اتجاهًا إيجابيًا قليلًا، مما يشير إلى التقدم في التكامل الإقليمي

تشمل العديد من المبادرات السياسية التي يمكن أن تنفذها بلدان الاتحاد من أجل - 6 المتوسط لإطلاق العنان للإمكانات التجارية غير المستغلة في المنطقة، تعزيز التعاون بشأن اللوائح التجارية، بما في ذلك اعتماد اتفاقات أكثر طموحاً لتجارة الخدمات، وتوحيد الإجراءات المشتركة، كاعتماد قواعد المنشأ المشتركة. ومع ذلك، فإن تحسين البيئة العامة للتجارة، كالوصول إلى النقل والتمويل، يمكن أن يظل غير فعال في غياب التنوع الصناعي

التمويل

1. في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط ، تعتبر دول الاتحاد الأوروبي المرسل والمستقبل الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر. هناك إمكانات كبيرة غير مستغلة للاستثمار داخل وبين المناطق الفرعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان ، والتي تشترك في تدفقات محدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهي متلقية صافية للاستثمارات الأجنبية

2. يأتي 68٪ من رصيد الاستثمار في الاقتصاد الوارد في تقارير الاتحاد من أجل المتوسط من دولة أخرى عضو في الاتحاد. فنظرًا لعمق العلاقات الرسمية التي تشترك فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيما بينها، فإنها تمتلك الحصة الأكبر من الاستثمار داخل الاتحاد من أجل المتوسط

3. التحويلات المالية هي الأموال أو البضائع التي يرسلها المهاجرون إلى عائلاتهم وأصدقائهم في بلدانهم الأصلية. تُمثل تدفقات التحويلات وتكاليفها بُعدًا ذا صلة بالتكامل المالي في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط لأنها تلقي الضوء على شكل من أشكال تبادل رأس المال يتسم بأهمية خاصة بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول البلقان من ناحية، ودول الاتحاد الأوروبي وإسرائيل وتركيا من ناحية أخرى

في الاتحاد من أجل المتوسط ، كان 90٪ من المهاجرين من شمال إفريقيا وجميع المهاجرين تقريبًا من غرب البلقان يعيشون في إحدى دول الاتحاد الأوروبي في عام 2019. تدفقات



التحويلات داخل الاتحاد من أجل المتوسط كبيرة: 10 دول من أصل 14 لديها بلد واحد على الأقل عضو في الاتحاد من أجل المتوسط كشريك رئيسي.

في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلقان، تمثل التحويلات المالية نسبة كبيرة. 4. من الناتج المحلي الإجمالي. وتمثل تدفقات التحويلات 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي في غرب البلقان و7.8% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقابل 0.8% في الاتحاد الأوروبي. وقد تكون هذه النسب في العديد من البلدان أقل من الواقع بسبب تدفقات التحويلات عبر القنوات غير الرسمية.

نظرًا لوباء كوفيد-19، من المتوقع أن تنمو المدفوعات الرقمية بسرعة في جميع أنحاء المنطقة. 5. في عام 2021 وما بعده، الأمر الذي سيتطلب من البلدان ليس فقط تطوير البيئة القانونية ولكن أيضًا تعزيز الإطار التنظيمي لمقدمي الخدمات للسماح بمزيد من الابتكار في هذا المجال. وهذا من شأنه أن يعزز التحويلات وكذلك التجارة الإلكترونية، وهي محدودة حاليًا بسبب الافتقار إلى البنية التحتية للمدفوعات الرقمية. ففي عام 2017، أفادت الدراسات أن 8% فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كان لها وجود على الإنترنت (مقارنةً بـ 80% في الولايات المتحدة) و1.5% فقط من تجار التجزئة في المنطقة كانوا متصلين بالإنترنت.

البنية التحتية

1. تعد البنية التحتية للنقل والطاقة عامل تمكين هام للتكامل الاقتصادي والتنمية. ومع ذلك، في المنطقة الأوروبية المتوسطية، وخاصة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، لا يزال ربط البنية التحتية محدودًا.

2. قدر البنك الدولي (2020) أنه على مدى السنوات الخمس إلى العشر القادمة، ستحتاج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى استثمار أكثر من 7% من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي السنوي في صيانة وإنشاء البنية التحتية. في غرب البلقان، على الرغم من معدلات الاستثمار السنوية في البنية التحتية العامة التي تجاوزت في المتوسط 6% من الناتج المحلي الإجمالي على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، فإن فجوات البنية التحتية مرتفعة جدًا.

3. تشكل حركة الشحن بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 5% فقط من إجمالي حركة البضائع في البحر الأبيض المتوسط، في حين أن الحركة بين الموانئ الأوروبية تبلغ 70%، وبين أوروبا وشمال إفريقيا 15%.



4. قد يرتفع استهلاك الطاقة في جنوب البحر الأبيض المتوسط بنسبة 37% بحلول عام 2040. هناك عدد من المبادرات دون الإقليمية لربط شبكات الكهرباء والسماح بتجارة الكهرباء. إلا أن التحديات تكمن في الافتقار إلى البنية التحتية المناسبة والأطر التنظيمية المنسقة على المستويين الوطني ودون الإقليمي.

5. لا تزال العلاقات التجارية في قطاع الطاقة بين شمال إفريقيا وأوروبا قائمة على النفط والغاز، حيث يتم إرسال أكثر من 60% من صادرات شمال إفريقيا من النفط والغاز إلى أوروبا، بينما صدرت دول غرب البلقان المزيد من الكهرباء إلى دول الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى مقارنة بالدول غير الأعضاء في الاتحاد.

6. على الرغم من أن الاقتصادات في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط تتمتع بموارد طاقة 6. متجددة، إلا أنها لم تنوع بشكل كافٍ إمداداتها من الطاقة. لقد وضع الكثيرون أهدافًا وطنية للطاقة المتجددة ويجري تفعيل المشاريع ذات الصلة على قدم وساق، إلا أنه من المتوقع أن تعتمد العديد من الاقتصادات على الغاز والنفط لتوليد الكهرباء على الأقل حتى عام 2030.

7. يمكن أن تولد محطات الطاقة الشمسية المركزة 100 ضعف الاستهلاك المشترك للكهرباء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا معًا. هناك أيضًا اهتمام متزايد بإمكانيات الهيدروجين المتجدد لتحقيق هذا التحول؛ حيث يمكن أن تكون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا موردًا مهمًا للاتحاد الأوروبي.

حركة الأفراد

1. تعد منطقة الاتحاد من أجل المتوسط من بين أهم الوجهات السياحية في جميع أنحاء العالم. في حين أن معظم تدفقات السياحة لا تزال موجهة نحو بلدان البحر الأبيض المتوسط الأوروبية (71%)، فقد برزت بعض اقتصادات جنوب البحر الأبيض المتوسط وجنوب شرق أوروبا كوجهات سياحية متنامية في المنطقة. نما عدد الوافدين إلى الوجهات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 10% بين عامي 2017 و2018 ليصل إلى 87 مليونًا، معظمهم من أوروبا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كان هذا الأمر محسوسًا بشكل خاص في مصر والأردن والمغرب وتونس. يشكل السياح داخل المنطقة غالبية التدفقات السياحية نحو دول الاتحاد من أجل المتوسط.



2. في عام 2019، في ظل المساهمات المباشرة و التأثيرات غير المباشرة، شكلت السياحة أكثر من 15% من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان. ويلعب قطاع السياحة أيضًا دورًا مهمًا في خلق فرص العمل في المنطقة، حيث يمثل أكثر من 10% من إجمالي العمالة في معظم اقتصادات جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط.

3. هناك أنماط هجرة مختلفة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. تشهد أسواق العمل في 3. الاتحاد الأوروبي اختلالًا متزايدًا في التوازن العمري، مع نمو عدد المتقاعدين عن أولئك الذين بلغوا سن العمل، مما خلق مساحة للهجرة إلى الاتحاد الأوروبي لسد الفجوات في سوق العمل.

4. على النقيض من ذلك، في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط الفرعية، لا يزال عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل يتزايد كل عام. تقدر اليونسيف أنه، بالوتيرة الحالية، سيصل 39 مليون شاب إضافي إلى سوق العمل في جميع أنحاء المنطقة بحلول عام 2030. وباعتبارها ثاني منطقة في العالم شبابًا، تواجه منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط تحديات في توفير فرص عمل جيدة للقوى العاملة الشابة، وخاصة الشباب والنساء. على الرغم من أن عدد النساء في العديد من البلدان (مصر والأردن وتونس) يفوق عدد نظرائهن من الذكور من حيث خريجي التعليم العالي، إلا أنهن ما زلن يتأثرن بشكل غير متناسب بالبطالة.

5. على المستوى الإقليمي، ارتفعت نسبة القوى العاملة المولودين في الخارج بين جميع العمال بشكل طفيف من 10% في عام 2010 إلى 12% في عام 2019.

6. تعرّف المنظمة الدولية للهجرة الدائرية بأنها شكل من أشكال الهجرة يتنقل فيها الناس بشكل متكرر ذهابًا وإيابًا بين بلدين أو أكثر. منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تم دمج برامج الهجرة الدائرية مع دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط بشكل تدريجي في نهج الهجرة في الاتحاد الأوروبي. لا يزال الجزء الأكبر من برامج الهجرة الدائرية في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط يشمل العمال الموسميّين ذوي المهارات المنخفضة إلى المتوسطة من بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط الذين يستجيبون للاحتياجات الموسمية في دول الاتحاد الأوروبي.

البحث والتعليم العالي

1. يوضح مثلث التعليم والبحث والابتكار كيف أن التفاعل المستمر بين هذه المساعي الثلاثة يجعل الابتكار المجدي اقتصاديًا ممكنًا. وعلى البلدان أن تضع شروطًا مسبقة للتكامل الإقليمي، والأصول القائمة على المعرفة ذات الصلة، وأن تكون (R & D) وأن تستثمر في البحث والتطوير قدرة على استيعاب التكنولوجيا الأجنبية، والمساهمة في التجارة وتبادل الأفكار من خلال التعاون



الإقليمي والدولي.

لابد من ربط البحث والتعليم العالي بالصناعات الوطنية، بما في ذلك التصنيع والخدمات، من أجل ضمان أن يساهم التعاون الإقليمي بين العلماء والجامعات بشكل فعال في التنمية الاقتصادية

3. يتسم التعاون العلمي في المنطقة الأوروبية ومتوسطة بالتفاعلات بين الشمال والجنوب أكثر من التعاون بين الجنوب والجنوب، على الرغم من وجود استثناءات (مثل المغرب وإسرائيل)

4. زادت العديد من دول الاتحاد من أجل المتوسط من استثماراتها في البحث والتطوير خلال العقد الماضي، ولا سيما إسرائيل ومصر والجزائر. ويلعب التمويل من الخارج دورًا مهمًا جدًا في البحث والتطوير التجاري. ويمثل في دول الاتحاد الأوروبي ما بين 5 و10٪ من إجمالي الإنفاق؛ في اقتصادات جنوب الاتحاد من أجل المتوسط، باستثناء إسرائيل وفلسطين، يمثل التمويل الأجنبي 5٪ أو أقل

5. على الرغم من أن التعاون العلمي يميل إلى التجمع حول التخصصات العلمية والتكنولوجية، فإن هذا لا يعني أن هذا الأمر ثابت. ففي الواقع، تُظهر البيانات أنه بين عامي 1981 و2014، تضاعف التركيز التخصصي في الهندسة الكيميائية والبترولية في جنوب البحر الأبيض المتوسط وبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في حين كان هناك نمو متواضع في علوم الحياة

6. تُظهر بيانات اليونسكو أنه من بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط التي ترسل 10000 طالب، توفد ألبانيا معظم طلابها إلى إيطاليا؛ فيما يذهب طلاب الجزائر والمغرب وتونس إلى فرنسا وتركيا إلى ألمانيا

بينما من بين دول الاتحاد من أجل المتوسط التي تستقبل أكثر من 10000 طالب، هناك فرنسا إذ أن معظم طلابها الأجانب من المغرب والجزائر؛ وتستقبل إيطاليا الطلاب من ألبانيا وألمانيا من تركيا وتونس. بينما تجذب المملكة المتحدة الطلاب من المغرب ومصر والأردن في منطقة المتوسط